الحدث

يواصل الاحتلال في الشهر الثاني عشر من الحرب على غزة، تهجير المزيد من سكان القطاع، إذ أصدر أمس أوامر إخلاء جديدة لمناطق واسعة شمال القطاع، بحجة إطلاق صواريخ منها، وذلك بعد الكشف عن بحث مخطط لتهجير أهالي تلك المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة

العدوان على غزة

أوامر تهجير في شمال القطاع

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

في خضم تسريب وسائل إعلام عبرية معلومات عن دفع جهات إسرائيلية لتطبيق «خطة الجنرالات» التي تهدف لتهجير سكان شمال غزة وصولاً للسيطرة على المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة، برز أمس السبت في اليوم الـ344 للحرب على غزة، إصدار الاحتلال أوامر إخلاء جديدة للفلسطينيين بمناطق واسعة شمالي القطاع، تحت زعم إطلاق صواريخ من المنطقة، وهي حجة دائماً ما يلجأ إليها الجيش الإسرائيلي لشن عمليات عسكرية في المنطقة المستهدفة. يأتي ذلك فيما تزداد حصيلة الشهداء والمصابين في القطاع، مع مواصلة الاحتلال استهداف مناطق متفرقة من غزة بالقصف بشكل يومي من دون مؤشرات على قرب التوصل إلى أي اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة.

وفي الشهر الثاني عشر للحرب على غزة، وتحديداً في اليوم الـ344، أصدر الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، أوامر إخلاء جديدة للفلسطينيين بمناطق واسعة شمالي القطاع، استعداداً لمهاجمة المنطقة بزعم أن المقاومة تطلق منها قذائف صاروخية نحو إسرائيل. جاء ذلك وفق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، بمنشور على منصة «إكس». وقال: «إلى كل المتواجدين في أحياء المنشية، الشيخ زايد ومشروع بيت لاهيا شمالي غزة، إخلاء مناطق سكنهم». وجاءت أوامر الإخلاء الجديدة، بزعم إطلاق الفصائل الفلسطينية المسلحة قذائف صاروخية ضد إسرائيل، وفق أدرعي. ولفت إلى أن «المنطقة المحددة تعتبر منطقة قتال خطيرة، نؤكد أن الإخلاء لا يشمل المرافق الطبية في المنطقة». وفي وقت سابق السبت، قال الجيش الإسرائيلي في بيان، إن صاروخين أُطلقا من شمالي قطاع غزة سقط أحدهما في البحر فيما تم اعتراض الآخر قرب عسقلان جنوب البلاد، من دون وقوع إصابات. وعادة ما تأتي أوامر الإخلاء قبل هجمات شرسة يشنها الجيش الإسرائيلي أو توغلات برية في قطاع غزة. وعلى مدار الأشهر الماضية، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر إخلاء قسرا لمناطق واسعة في غزة؛ بدعوى القيام بعمليات عسكرية فيها ضد فصائل المقاومة هناك.

وجاءت هذه الأوامر بعدما كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، أن مسؤولين كباراً في الجيش الإسرائيلي يدرسون قبول خطة تحويل شمال غزة إلى منطقة عسكرية، وهي الخطة المعروفة بـ«خطة الجنرالات»، والتي تنص على تهجير نحو 300 ألف من سكان شمال القطاع، حتى أن صحيفة معاريف أفادت بأن النائب في الكنيست أفيحاي بوارون من «الليكود»، بدا الخميس الماضي، بجمع تواقيع نواب من الحزب وأحزاب أخرى على رسالة سيتم توجيهها إلى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، تطلب تطبيق «خطة الجنرالات».

وحذرت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس السبت، من مخاطر إقدام الجيش الإسرائيلي على إخلاء شمال غزة من المواطنين، معتبرة ذلك مقدمة للاستيطان في أجزاء من القطاع. وفي بيان تعليقاً على ما كشفت وسائل إعلام عن خطة إسرائيلية لتهجير بقية سكان شمال غزة، اعتبرت الخارجية الخطوة «مقدمة للبدء بضم القطاع وإجراء أساسية منه تمهيدا للاستعمار فيه، ما يهدد بشكل جدي بتهجير المواطنين بعد حشرهم في منطقة ضيقة». ورأت أن «الفشل الدولي في وقف حرب الإبادة والتهجير، يوفر لحكومة الاحتلال الوقت اللازم لتنفيذ مخططاتها في الضفة وغزة، ويشجعها على التمادي في ضرب مرتكزات الدولة الفلسطينية وتصفيتها». وشددت الخارجية على ضرورة «فرض عقوبات دولية رادعة على دولة الاحتلال في مدخل لإجبارها على وقف العدوان واحترام قرارات الشرعية الدولية وأوامر محكمة العدل الدولية».

في غضون ذلك، أفادت هيئة البث الإسرائيلية، أمس السبت، بوجود خلافات بين قيادة جيش الاحتلال والمستوى السياسي حول استعدادات ميدانية لمواصلة العمليات العسكرية في قطاع غزة. وقالت الهيئة إن جهات في جيش الاحتلال تعارض هذه التحركات باعتبارها ستؤدي إلى الإضرار بالأسرى الإسرائيليين. ونقلت الهيئة عن مصدر مطلع أن هناك قوات تستعد لهذه المهام الميدانية، والتي تشكل خطراً على الأسرى بحسب قوله، مضيفاً: «كانهم لم يتعلموا شيئاً من مقتل المختطفين الستة في رفح. والموضوع موضع خلاف داخل المؤسسة الأمنية ولم يتم اتخاذ قرار بشأنه بعد». ميدانياً، سقط عشرات الشهداء في القصف الإسرائيلي على غزة أمس السبت، بينهم نساء وأطفال، بينما واصل الجيش الإسرائيلي عمليات تدمير مبان سكنية بالقطاع. وأفاد جهاز الدفاع المدني في غزة، في منشور عبر منصة تليغرام، بانتشال خمسة فلسطينيين وإصابة آخرين نتيجة غارة شنتها طائرة حربية إسرائيلية قرب مدرسة «دار الأرقم» شمال غرب مدينة غزة. كما انتشلت طواقم الدفاع المدني 11 شهيداً، بينهم أربعة أطفال وثلاث سيدات جراء قصف طائرة حربية منزلاً في حي التفاح شرقي مدينة غزة. وفي شمال القطاع، نقلت وكالة الأناضول عن مسعفين أنهم نقلوا جثمان فلسطيني جراء استهداف مدفعي لمنطقة «المضخة» في بيت حانون. وفي جباليا شمالي غزة، شنت طائرة إسرائيلية غارة على منزل ما أسفر عن إصابة ثمانية فلسطينيين. وفي خانيونس جنوبي القطاع، استشهد فلسطيني وأصيب ستة آخرون بقصف إسرائيلي استهدف خيمة تؤوي نازحين بمنطقة المواصي المصنفة «آمنة» إسرائيلياً غربي المدينة. وفي رفح أقصى جنوب قطاع غزة، واصل الجيش الإسرائيلي عمليات نسف مبان سكنية غرب المدينة، بالتزامن مع إطلاق قنابل إنارة في المناطق الشمالية الغربية، بحسب الـ«الأناضول».

كما أفادت الوكالة بأن الجيش الإسرائيلي واصل عمليات تدمير مبان ومربعات سكنية قريبة من محور تنساريم الذي يفصل شمال القطاع عن جنوبه.

كما أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس السبت، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 41182 شهيداً و95280 مصاباً. وأضافت في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب أربع مجازر ضد العائلات في قطاع غزة، وصل منها للمستشفيات 64 شهيداً و155 مصاباً خلال 48 ساعة.

في سياق آخر، أفرج الجيش الإسرائيلي، أمس، عن تسعة فلسطينيين اعتقلهم في غزة

> **طلب الاحتلال إخلاء المنشية والشيخ زايد ومشروع بيت لاهيا**
>
> **خلافات بين الجيش والمستوى السياسي حول مواصلة العمليات**

تطوير قاعدة إسرائيلية

يعكف الجيش الاميركي على تطوير قاعدة عسكرية اسرائيلية لجعلها قادرة على استقبال طائرات شحن اميركية الصنع تستطيع تزويد مقاتلات حربية بالوقود جوا، وفق موقع ذا انترسبت. ويعمل الجيش الاميركي على تشييد منشآت جديدة و تحديث اخرى قائمة، بينها حظائر اضافية وممرات تخزين في القاعدة، بموجب عقد تصل قيمته الى ما يقارب مليار دولار، تزود من خلاله شركة بوينغ الاحتلال باربع طائرات عسكرية من طراز «كيه سي-46 بيغاسوس».

في بيت لاهيا شمال القطاع، أمس السبت
(عمر القطاع/فرانس برس)

خلال أوقات مختلفة أثناء حربه المتواصلة على القطاع. وأفادت وكالة الأناضول بأن الجيش الإسرائيلي أفرج عن تسعة معتقلين فلسطينيين من معبر «كرم أبو سالم» بمدينة رفح جنوبي القطاع، ونُقلوا إلى مستشفى غزة الأوروبي في مدينة خانيونس. وفي المستشفى قال أطباء لـ«الأناضول» إن المُفرج عنهم «يعانون من سوء حالتهم الصحية، وتظهر عليهم علامات التعب والإرهاق وسوء التغذية، وآثار التعذيب على أجسادهم». وفي الحرب المتواصلة، قالت كتائب شهداء الأقصى إنها قصفت قوات الاحتلال المتمركزة في محور «تساريم» برشقة صاروخية قصيرة المدى عيار «107» ملم. وكشفت القناة 12 العبرية، أمس السبت، أن جهاز الاستخبارات الداخلية «الشاباك» شكّل وحدة خاصة لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار. وأشارت إلى أن الوحدة الاستخباراتية تعمل على مراقبة تحركات السنوار منذ بدء الحرب على غزة وتعمل على مدار الساعة. وأضاف التقرير أن النظام الأمني الإسرائيلي يخصص موارد هائلة لتعقب السنوار، الذي «نجح في كل مرة في الإفلات قبل الوصول إليه بساعات، على الرغم من الجهود الإسرائيلية المكثفة والتصريحات المتواصلة حول ملاحقته». وذكرت القناة أن السنوار تخلّى منذ فترة عن استخدام الهواتف ووسائل الاتصال الإلكترونية، ويعتمد بدلاً من ذلك على شبكة متفرعة من المراسلين لإدارة العمليات العسكرية لـ«حماس».

وبرز أمس قول الرئيس السابق لشعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي اللواء يسرائيل زيف إن بلاده عالقة في قطاع غزة وتنزف هناك، داعيا إياها «للخروج منه في أقرب وقت ممكن». واعتبر زيف، في مقال نشره أمس على موقع القناة 12 العبرية، أن الحرب على القطاع «أصبحت في حد ذاتها الهدف الذي يشكل مصدر استقرار لنتنياهو وحكومته». وتابع زيف، وهو أيضا قائد سابق لـ«فرقة غزة» بالجيش الإسرائيلي: «في الشهر الثاني عشر من أطول حرب وأكثرها إنهاكا في تاريخنا، تجد دولة إسرائيل نفسها عالقة في دوامة أمنية، حيث تتوالى الأحداث وتتبعها ردود الفعل بلا نهاية في جميع الساحات المحيطة بنا». وأضاف: «من الناحية الأمنية، فإن وضعنا ليس فقط لا يتحسن، بل يزداد تعقيدا، ومن ناحية أخرى لا يوجد أفق يشير إلى نهاية الحرب أو حتى اتجاه لحل الوضع». وشدد على أن إسرائيل في غزة «عالقة وتنزف»، وأشار إلى أن الحرب التي «كان من الممكن أن تنتهي قبل نصف عام عندما باع نتنياهو للجمهور شعار: نحن على بعد خطوة من النصر، قد بدت بلا نهاية». وأردف: «الجهد الرئيسي الذي يبذله الجيش الإسرائيلي اليوم هو كبح انتعاش حماس التي تواصل السيطرة على القطاع». ودحض المزاعم التي روج لها نتنياهو ذريعة للبقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) بين غزة ومصر. وقال في هذا الصدد: «اتضح أن حيلة محور فيلادلفي التي يقدمها رئيس الوزراء لا معنى لها، بعدما تبين أنه لا يوجد أي نفق نشط على الإطلاق)، في المنطقة. تأكيدها أن «الهيئة ملزمة قانوناً بتنفيذ قرار الجلسة العامة القضائية»، بشأن «إدراج المرشح في قائمة المرشحين المقبولين نهائياً بما يمكّن من التقيّد بالبرنامة الانتخابية»، وخلاف ذلك «يؤول إلى إفراز وضعية غير قانونية تتعارض مع القانون الانتخابي ومع مبدأ شفافية المسار الانتخابي وسلامة إجراءاته». ومنذر الزنايدي هو أحد المرشحين الثلاثة للانتخابات الرئيسية، مع عماد الدايمي وعبد اللطيف المكي، الذين قضت المحكمة الإدارية بقبول طعونهم وبالتالي عودتهم إلى السباق الانتخابي، إلا أن هيئة الانتخابات رفضت تنفيذ القرارات.

(العربي الجديد)

استشهاد مسعف في المعتقل

أفادت وزارة الصحة في غزة باستشهاد المسعف حمدان ابو عنابة داخل معتقلات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضحت في بيان أن المسعف اعتقل مع زملائه وهو على رأس عمله من مجمع ناصر الطبي في الثاني من ديسمبر/كانون الأول الماضي، مشيرة الى انه استشهد منذ ذلك التاريخ «بحسب المعلومات التي وصلت». وناشدت الوزارة المؤسسات الاممية والحقوقية «ضرورة الكشف عن مصير عشرات الكوادر الصحية الذين اختُطفوا من المستشفيات وهم يقومون بواجبهم».

للحديث تتمة...

اللاجئون ضحايا النظام السوري والمجتمع الدولي

عيسى سميسم

التعقيدات التي رافقت القضية السورية منذ بداية الثورة وتحوّلها تدريجياً إلى صراع مصالح بين الدول المتدخلة بالشأن السوري، على حساب دعم ثورة محقة لشعب يطالب بالتغيير السياسي وإقامة دولة خالية من الاستبداد، منحت النظام الفرصة لارتكاب المزيد من الجرائم بحق السوريين من قتل واعتقال وتهجير، من دون أن يكون لدى المجتمع الدولي أي إرادة سياسية لإيقاف هذا الإجرام ودعم التغيير الذي ينشده السوريون. وبدلاً من التعاطي مع مشكلة السوريين كقضية سياسية تحتاج حلاً لأسبابها، راحت الدول المتدخّلة في سورية تتعامل مع النتائج الإنسانية لتلك المشكلة، وتبعتها المنظمات الدولية ولاحقاً الأمم المتحدة، فتحوّل الملف السياسي السوري إلى مجموعة ملفات إنسانية.

وتحوّلت تلك الملفات إلى عبء على الدول التي تموّلها، وبات اللاجئون السوريون يشكّلون عبئاً على الدول المضيفة، وأصبحت آثار الحرب التي يشنّها النظام على السوريين تؤثر على الأمن الإقليمي لدول الجوار التي غزاها النظام بالمخدرات. وبهذا انتقلت الدول إلى مرحلة أخرى من التعاطي مع النظام، وهي التطبيع وإعطاء الحوافز مقابل تنفيذ بعض المتطلبات الخاصة بمصالح كل دولة، الأمر الذي خلق مضاعفات خطيرة أثرت على أوضاع اللاجئين في الدول التي بدأت مسيرة التطبيع معه، من حملات تمييز عنصري إلى التضييق عليهم لدفعهم للعودة مرغمين إلى سورية.

وعلى الرغم من عدم مشروعية هذه الإجراءات أخلاقياً وإنسانياً، فهي قد تكون مبررة لدى الدول التي تحكمها بالدرجة الأولى مصالحها الخاصة وأمنها القومي، إلا أن الأمر المستهجن وغير المبرر هو أن تحذو الأمم المتحدة حذو تلك الدول بالترويج لوجود إشارات إيجابية من قبل النظام تشجع على إعادة الأمان للاجئين إلى سورية، وأن تكون الأمم المتحدة شريكاً بعمليات ترحيل جماعي وقسري لآلاف اللاجئين من لبنان، على الرغم من عشرات التقارير من منظمات تتبع الأمم المتحدة نفسها والتي تؤكد خطورة هذه العمليات والمخاطر التي يتعرض لها المرحّلون إلى مناطق النظام والتي تصل إلى حدود القتل تحت التعذيب. هذا الأمر يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولية الاشتراك في جرائم الترحيل وسدّ كل الأفق أمام اللاجئين السوريين الذين حُوِّلوا إلى أدوات للمبازارات السياسية وللابتزاز في معظم الدول التي لجأوا إليها.

متابعة

إعادة المستوطنين هدف في حرب الشمال

تتسارع التطورات على جبهة الحرب بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله اللبناني، وذلك في ظلّ سباق بين التصعيد العسكري الذي يتجلى في الميدان و«الحرب الشاملة»، التي تزداد وتيرة التهديدات الإسرائيلية بشنّها على لبنان بذريعة «إعادة المستوطنين» إلى شمال فلسطين المحتلة، وبين محاولات التهدئة التي توحي الإدارة الأميركية في تصريحاتها المعلنة والمسرّبة بأنها تقوم بها، وهو ما تبدى في زيارة جديدة يعتزم المبعوث الخاص للرئيس الأميركي جو بايدن، عاموس هوكشتاين، القيام بها إلى المنطقة، وتحديداً إلى الأراضي المحتلة التي يفترض أن يصل إليها غداً الأثنين، للقاء المسؤولين الإسرائيليين، وفق إعلام الاحتلال. وكان لافتاً ما ذكرته وسائل إعلام إسرائيلية، مساء أول من أمس الجمعة، استباقاً لزيارة هوكشتاين، من أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، يتحضر لطرح إعادة المستوطنين إلى شمال فلسطين المحتلة، والذين نزحوا منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي نتيجة تبادل إطلاق النار بين جيش الاحتلال وحزب الله، على أنه هدف من أهداف الحرب، خلال جلسة مجلس الوزراء المصغر للشؤون الأمنية (كابينت)، اليوم الأحد، ونقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله إنه «يجب الاستعداد لمعركة طويلة في الشمال والتي ستجبي ثمناً باهظاً».

وترتفع وتيرة الدعوات من قبل سياسيين إسرائيليين من غالبية المعسكرات، لنتنياهو، لشنّ عدوان على لبنان، ويشمل ذلك الوزيرين المتطرفين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، والوزير السابق بمجلس الحرب بني غانتس الذي يدعو لنقل ثقل المعارك إلى جبهة لبنان. وزاد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أخيراً من وتيرة تهديداته للبنان. وأمس السبت، قال رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، إنه حان الوقت لتغيير حكومة نتنياهو التي وصفها بـ«العاجزة» عن إعادة الأمن للمستوطنين في شمال فلسطين المحتلة. وكتب ليبرمان على إكس: «سبتُ آخر لا يُحتمل في الشمال. عشرات الصواريخ أطلقت منذ الصباح، وماذا تفعل قيادتنا؟ صامتة وعاجزة». وأضاف: «لقد حان الوقت لتغيير هذه الحكومة بسرعة لإعادة الأمن لسكان الشمال ولجميع مواطني إسرائيل».

> **وصف ليبرمان حكومة نتنياهو بالعاجزة بمواجهة حزب الله**

رصد

أنقرة تتوعد بمحاسبة قتلة عائشة نور

رام الله ـ **العربي الجديد**

بينما كان الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون يواصلون عدوانهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، أمس السبت، كانت تركيا تشيّع جثمان الناشطة الأميركية التركية عائشة نور إزغي إيغي، التي قتلها الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، خلال مشاركتها في مسيرة ضد الاستيطان في بلدة بيتا جنوبي نابلس. وفي السياق قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مؤتمر صحافي مشترك عقده أمس في إسطنبول، مع رئيس المجلس الرئاسي البوسني دينيس بيتشيروفيتش، إن «مرتكبي ما تشهده غزة سيحاسبون مثلما أدين مرتكبو جريمة الإبادة الجماعية العدالة قتلة عائشة نور التي قتلتها إسرائيل إلى جانب أكثر من 41 ألفاً من أخوتنا وأخواتنا في غزة». ووري جثمان عائشة نور الثرى، في مسقط رأسها بمنطقة بديدم في ولاية أيدن التركية. وأقيمت صلاة الجنازة، وسط مشاركة واسعة، حيث رفع المشاركون أعلام فلسطين، مرددين ورددوا شعارات مناهضة لإسرائيل. وعقب الصلاة، قال رئيس البرلمان التركي نعمان كورتولموش، في كلمة له، إن «دماء عائشة نور لن تذهب سدى، وستتم محاسبة قتلتها في المحاكم الدولية». ولفت إلى أن مقتلها «ليس فقط جريمة الجنود الإسرائيليين القتلة، بل أيضاً جريمة دولة الإرهاب التي غضت الطرف عنها، وجريمة مجموعة الدول المتعاونة التي تقف وراء دولة الإرهاب». وفي ظل العدوان المتواصل على الضفة الغربية منذ «طوفان الأقصى»، قال الهلال الأحمر الفلسطيني إن طواقمه تسلّمت إصابتين بالرصاص الحي من قوات الاحتلال الإسرائيلي على حاجز ترقوميا، قرب الخليل جنوبي الضفة الغربية. وأوضح أن أحد المصابين إصابته خطيرة في الفخذ والآخر في الرجل. وذكرت وسائل إعلام فلسطينية أن الجريحين أصيبا برصاص الاحتلال خلال محاولتهما الوصول إلى عملهما بالداخل الفلسطيني المحتل عام 1948. وفي الأثناء ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن قوات الاحتلال اعتقلت، فجر أمس، شاباً من مخيم العين، غربي نابلس، خلال اقتحام المخيم وإندلاع مواجهات بين تلك القوات والفلسطينيين، وطاولت اقتحامات الاحتلال، أمس، بلدة برقة شمال غربي نابلس، وقريتي عرانة والجلمة شمالي مدينة جنين. في غضون ذلك ذكر بيان مشترك لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن قوات الاحتلال اعتقلت يومي الجمعة والسبت، 10 فلسطينيين على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون، فيما توزعت الاعتقالات على محافظات نابلس ورام الله وطولكرم والخليل. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن اعتقالات الجيش الإسرائيلي خلال عدوانه في محافظة طوباس والتي استمر يومين (انسحب منها الخميس الماضي) بلغت 25 اعتقالاً، أفرج عن مجموعة منهم لاحقاً، بالإضافة إلى عمليات التحقيق الميداني للعشرات من المواطنين. ولفتت المؤسستان إلى أن حصيلة الاعتقالات في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بلغت أكثر من 10 آلاف و700 فلسطيني.

في موازاة ذلك قمعت قوات الاحتلال، ظهر أمس، اعتصاماً نظمه أهالي قرية أم صفا، الواقعة شمال غربي رام الله وسط الضفة الغربية، كانوا أقاموه، بعد ظهر أول من أمس الجمعة، في منطقة جبل الرأس، احتجاجاً على مخططات الاحتلال لإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضيهم. وقال رئيس مجلس قروي أم صفا، مروان صباح، لـ«العربي الجديد»، إن القوات الإسرائيلية قمعت الاعتصام الذي نظّمه الأهالي «بمشاركة عدد من المتضامنين الأجانب الموجودين في المنطقة للتعبير عن رفضهم لعمليات الاستيطان، قبل أن تقتحم مجموعة من المستوطنين المنطقة متوجهين نحو منازل القرية». ومع تصاعد الأوضاع، تدخلت قوات الاحتلال لمساندة المستوطنين، إذ عملت على تفريق المعتصمين وقمع الوقفة الاحتجاجية، ثم اقتحمت بدورها القرية، ما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال. ويأتي اعتصام أهالي قرية أم صفا بعد تجريف المستوطنين نحو 500 دونم من أراضي جبل الرأس، في إطار سعيهم لإقامة بؤرة استيطانية في المنطقة. وأم صفا محاطة بمستوطنتي «حلميش» و«عطيرت»، بالإضافة إلى شارع استيطاني يشق إحدى الجهات من أراضي القرية، التي لم يتبق لها سوى مدخلها الشمالي الذي يقع في منطقة جبل الرأس.

إلى ذلك قال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان (تابع لمنظمة التحرير)، إن «إقامة بؤرة ناحال حيليتس على أراضي قرية بتير في بيت لحم، تهدد موقع القرية التراثي المدرج على لائحة اليونسكو للتراث العالمي». ولفت المكتب، في بيان، إلى أن «وزير في غزة «عالقة وتنزف»، وأشار إلى أن الحرب التي «كان من الممكن أن تنتهي قبل نصف عام عندما باع نتنياهو للجمهور شعار: نحن على بعد خطوة من النصر، قد بدت بلا نهاية». وأردف: «الجهد الرئيسي الذي يبذله الجيش الإسرائيلي اليوم هو كبح انتعاش حماس التي تواصل السيطرة على القطاع». ودحض المزاعم التي روج لها نتنياهو ذريعة للبقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) بين غزة ومصر. وقال في هذا الصدد: «اتضح أن حيلة محور فيلادلفي التي يقدمها رئيس الوزراء لا معنى لها، بعدما تبين أنه لا يوجد أي نفق نشط على الإطلاق)، في المنطقة. تأكيدها أن «الهيئة ملزمة قانوناً بتنفيذ قرار الجلسة العامة القضائية»، بشأن «إدراج المرشح في قائمة المرشحين المقبولين نهائياً بما يمكّن من التقيّد بالبرنامة الانتخابية»، وخلاف ذلك «يؤول إلى إفراز وضعية غير قانونية تتعارض مع القانون الانتخابي ومع مبدأ شفافية المسار الانتخابي وسلامة إجراءاته». ومنذر الزنايدي هو أحد المرشحين الثلاثة للانتخابات الرئيسية، مع عماد الدايمي وعبد اللطيف المكي، الذين قضت المحكمة الإدارية بقبول طعونهم وبالتالي عودتهم إلى السباق الانتخابي، إلا أن هيئة الانتخابات رفضت تنفيذ القرارات.

(العربي الجديد)

امام قبر عائشة نور في ديديم امس (ركان سينيز/ الأناضول)

العاهل الأردني: الانتخابات النيابية نقطة انطلاق لمسار التحديث

قال العاهل الأردني عبد الله الثاني، أمس السبت، إن الأردن اليوم أقوى، وأثبت قدرته على المضي للأمام بثقة ونجاح، رغم كل التحديات، فالانتخابات النيابية، التي جرت الثلاثاء الماضي، «نقطة انطلاق التطبيق العملي لمسار التحديث السياسي، الذي يمضي فيه الأردن بكل ثبات». وشدّد وفق الموقع الرسمي للديوان الملكي على أن نجاح هذه الخطوة مسؤولية جماعية، مؤكداً لدى اجتماعه بمسؤولين معنيين بالعملية الانتخابية، ضرورة أن تقدم الأحزاب برامج واقعية وقوية ومسؤولة تتفاعل من خلالها مع المجتمع، وأن يكون أمن الأردن واستقراره وازدهاره أولوية الجميع. وأسفرت الانتخابات عن حصول حزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين)، والحركة المصنفة معارضة على 31 مقعداً من مقاعد مجلس النواب الـ138، وبنسبة 22% من المقاعد.

(العربي الجديد)

محكمة تونسية تامر بإدراج الزنايدي ضمن مرشحي الرئاسة

نشرت حملة المرشح المستبعد منذر الزنايدي (الصورة)، أمس السبت، نسخة من قرار المحكمة الإدارية، يؤكد بأن «المحكمة الإدارية تلزم هيئة الانتخابات بتنفيذ قرارها وإدراج المرشح منذر الزنايدي في قائمة المرشحين المقبولين نهائياً للانتخابات الرئاسية»، المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل». وجددت المحكمة الإدارية، في مراسلة وجهتها بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول الحالي إلى رئيس هيئة الانتخابات، تأكيدها أن «الهيئة ملزمة قانوناً بتنفيذ قرار الجلسة العامة القضائية»، بشأن «إدراج المرشح في قائمة المرشحين المقبولين نهائياً بما يمكّن من التقيّد بالبرنامة الانتخابية»، وخلاف ذلك «يؤول إلى إفراز وضعية غير قانونية تتعارض مع القانون الانتخابي ومع مبدأ شفافية المسار الانتخابي وسلامة إجراءاته». ومنذر الزنايدي هو أحد المرشحين الثلاثة للانتخابات الرئيسية، مع عماد الدايمي وعبد اللطيف المكي، الذين قضت المحكمة الإدارية بقبول طعونهم وبالتالي عودتهم إلى السباق الانتخابي، إلا أن هيئة الانتخابات رفضت تنفيذ القرارات.

(العربي الجديد)

الجزائر: التصديق على فوز تبون بالرئاسة

صدّقت المحكمة الدستورية في الجزائر، أمس السبت، على فوز الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بولاية رئاسية ثانية تبدأ حال أدائه اليمين الدستورية، الخميس المقبل، كما أقرت تصحيحاً كبيراً في النتائج الأولية التي كانت أعلنتها السلطة المستقلة للانتخابات، الأحد الماضي، ولقيت رفضاً من المرشحين الثلاثة، تبون ورئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش. وأعادت المحكمة الدستورية صياغة النتائج، التي حصل تبون بموجبها على نسبة 84,3% من التصويت، بزيادة تقدر بـ2,3 مليون صوت عن النتائج الأولية. فيما حصل حساني على نسبة 9,5%، وأوشيش على نسبة 6,14%.

(العربي الجديد)

تقرير

مصير غامض للشمال السوري وسط مشهد معقد وملفات ملحّة

إدلب على طاولة أنقرة والأسد

يبدو مصير إدلب في الشمال السوري غامضاً، في ظل التقارب التركي مع النظام السوري، ما يعزوه مراقبون إلى تعقيدات المشهد وخريطة السيطرة شمال غربي سورية، إلى جانب ملفات أكثر أهمية، سواء لدى أنقرة أو النظام والقوى الإقليمية، في ظل وجود «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، سلطة الأمر الواقع

فراس رضوان: التفاهمات حول إدلب تحتاج موافقة أميركية

أحمد القربي: لا خصوصية لملف إدلب على طاولة التفاوض

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

يثير الانفتاح التركي على النظام السوري وخطوات التقارب البطيئة التي بدأت قبل نحو عامين، تساؤلات حيال العديد من الملفات المعقّدة في الواقع السوري، ومنها مصير الشمال الغربي من البلاد الخاضع لسيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، والتي تعمل منذ سنوات على تشكيل كيان له، من حكومة وقوات عسكرية وقوى أمن داخلي وقضاء ومؤسسات اقتصادية وتعليمية ومعابر. وتُحكم المنطقة التي تضم الجزء الأكبر من محافظة إدلب وبعض محيطها في أرياف حلب واللاذقية وحماة، منذ مارس/آذار 2020، بتفاهمات تركية روسية هشة. إلا أنها لم تسقط حتى اللحظة، على الرغم من التجاوزات المتكررة من قبل القوات الروسية وقوات النظام، ما يؤكد حرص أنقرة وموسكو على عدم انزلاق المنطقة المكتظة بالسكان إلى اقتتال واسع النطاق. ومن غير الواضح ما إذا سيكون مصير الشمال الغربي من سورية أولوية على طاولة التقارب التركي مع نظام بشار الأسد، والذي يشترط انسحاباً عسكرياً تركياً من سورية، ما يعني خروج الجيش التركي من عدة قواعد له في ريف إدلب، لكن تعقيدات المشهد في شمال غربي سورية تؤكد أن مهمة تركيا ونظام بشار الأسد في التفاهم حول إدلب تحديداً، لن تكون سهلة على الإطلاق، في ظل وجود «هيئة تحرير الشام»، سلطة الأمر الواقع، التي تملك كياناً شبه مستقل تديره «حكومة الإنقاذ». وتلك الحكومة قوانين وشرطة وقضاء ومؤسسات تعليمية وجامعات ومعابر داخلية مع مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة في شمالي البلاد، ومعبر مع الجانب التركي هو معبر باب الهوى الحيوي، والذي تتدفق عبره المساعدات الإنسانية الدولية. وتخطط «الهيئة» لإجراء انتخابات في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها، والتي تشهد بين وقت وآخر حراكاً شعبياً مناهضاً لـ«هيئة تحرير الشام» التي تتحكّم في كل مفاصل الشمال الغربي من سورية، بما فيها إدلب. وهناك تنظيمات أكثر تشدداً قلصت «هيئة تحرير الشام» دورها وتأثيرها في شمال غربي سورية على مدى سنوات، أبرزها «حراس الدين». بيد أن أي تفاهمات تركية مع النظام لا يوافق عليها الشارع السوري الأكثر سخونة. يأتي ذلك على الرغم من أن من أولويات النظام استعادة السيطرة الكاملة على الطريق «أم 4» الذي يربط الساحل بمدينة حلب شمالي البلاد، وهو طريق حيوي يمر بريف إدلب الجنوبي ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» وفصائل المعارضة. ولم تنجح الجهود التركية الروسية منذ عام 2020 في استعادة الحركة على هذا الطريق، بسبب تعقيدات المشهد الأمني في المنطقة. من جانبها، تلتزم «الهيئة» والفصائل بالتفاهمات التركية الروسية، ولم تقم بأي عمل عسكري واسع النطاق في المنطقة، على ريف إدلب الجنوبي، حيث خطوط التماس مع النظام السوري، بينما تشكل الشارع السوري المعارض، ربما تشكل فرصة لعودة هذه الفصائل المتشددة إلى المشهد مرة أخرى. ولم تتغير خريطة السيطرة على الأرض في الشمال الغربي من سورية منذ مارس 2020، إذ لم تتقدم قوات النظام والمليشيات في ريف إدلب الجنوبي، حيث خطوط التماس مع النظام لا يوافق عليها الشارع السوري الأكثر سخونة. يأتي ذلك على الرغم من أن من أولويات النظام استعادة السيطرة الكاملة على الطريق «أم 4» الذي يربط الساحل بمدينة حلب شمالي البلاد، وهو طريق حيوي يمر بريف إدلب الجنوبي ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» وفصائل المعارضة. ولم تنجح الجهود التركية الروسية منذ عام 2020 في استعادة الحركة على هذا الطريق، بسبب تعقيدات المشهد الأمني في المنطقة. من جانبها، تلتزم «الهيئة» والفصائل بالتفاهمات التركية الروسية، ولم تقم بأي عمل عسكري واسع النطاق في المنطقة، على الرغم من أن من أولوياتها استعادة ثلاث مدن خسرتها في محافظة إدلب شمالي البلاد، أواخر عام 2019 وبدايات عام 2020، هي معرة النعمان وسراقب وخان شيخون، لإعادة سكانها المقدرين بمئات الآلاف إليها والذين يحتفظ بهم الشمال السوري. ولا يبدو أن المجتمع الدولي يبدي اكتراثاً كبيراً بأوضاع الشمال الغربي من سورية، والذي من الواضح أنه يفضّل بقاءه على هذه الصورة حتى التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية برمتها، وهو ما يبدو بعيد المنال. وتشير المعطيات إلى أن «هيئة تحرير الشام» ربما تتعاون أمنياً مع جهات إقليمية ودولية في سياق محاولات تقديم نفسها كجزء من حل لا مشكلة، خصوصاً على صعيد التخلص من رؤوس التنظيمات الأكثر تشدداً وتطرفاً. من جانبها، تقارب أنقرة ملف الشمال الغربي بكثير من الحذر، لأنه قنبلة سكانية في حال انفجارها ستدفع ملايين السوريين إلى تركيا، التي تبذل جهوداً الآن للتخفيف من عبء نحو أربعة ملايين لاجئ سوري على أراضيها. وبحسب إحصائيات لفريق «منسقو استجابة سوريا»، منتصف العام الماضي، يبلغ عدد السكان في منطقة إدلب وريفها وريفي حلب وحماة الغربيين نحو 4,3 ملايين نسمة. وعقب «اتفاق موسكو» المبرم في مارس 2020، والذي كان هدنة بعيدة الأمد، أدخل الجيش التركي آلاف الجنود إلى محافظة إدلب ونشرهم في عشرات النقاط والقواعد العسكرية، لعل أبرزها قاعدة معسكر «المسطومة» في ريف إدلب الجنوبي، وقاعدة تفتناز الجوية (مطار تفتناز العسكري)، شمال شرقي إدلب. ووفق مصادر في المعارضة السورية، فإن للجيش التركي 70 نقطة وقاعدة، منها في قمة النبي أيوب في منطقة جبل الزاوية وعلى خطوط التماس مع قوات النظام السوري ومليشيات إيران في أرياف إدلب. ويرى المحلل السياسي التركي فراس رضوان أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ملف الشمال الغربي من سورية «ليس الأهم على طاولة التفاوض بين أنقرة ونظام الأسد»، معتبراً أن أي تفاهمات حول إدلب «تحتاج إلى موافقة وضوء أخضر أميركي». ويضيف أن «مصير إدلب يحتاج إلى حل سياسي توافق عليه واشنطن».

من جهته، يرى الباحث السياسي السوري أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الشمال الغربي من سورية ومصيره «من ضمن عدة ملفات أساسية في إطار التقارب التركي مع النظام»، مضيفاً أن «النظام ومن خلفه إيران يريد انسحاباً تركياً من الشمال السوري، وبطبيعة الحال هذا الملف يشمل إدلب». ويقول: «لا خصوصية لملف إدلب على طاولة التفاوض، وهو يأتي ضمن سلة من الملفات، خصوصاً أن الموقف التركي في شمال غربي سورية أضعف منه في بقية المناطق التي تفرض أنقرة نفوذها عليها، سواء في غربي نهر الفرات أو شرقه». ويوضح القربي أن «التفاهم التركي الروسي في عام 2020 استثنى الفصائل المصنفة على قوائم الإرهاب من عدم التصعيد بما فيها هيئة تحرير الشام، لهذا تقوم موسكو بين وقت وآخر باستهداف هذا الفصيل». ويعتبر أن الجانب التركي في تقاربه مع النظام «يريد التركيز على ملفات أخرى بعيداً عن إدلب، خصوصاً ملف قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وملف اللاجئين السوريين على الأراضي التركية»، مضيفاً أن «لا شيء واضحاً حيال ملف إدلب على طاولة التفاوض بين أنقرة ونظام الأسد».

معبر باب الهوى مع تركيا، 1 يونيو 2024 (أحمي السيد/Getty)

تطبيق القرار 2254

فضلا عن «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقا)، هناك فصائل معارضة منضوية تحت لواء «الجبهة الوطنية للتحرير»، يرابط مقاتلوها على خطوط التماس مع قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية، ولها حاضنة اجتماعية واسعة، ترفض اي تسويات جزئية من شأنها تسليم الشمال الغربي السوري للنظام، بعيدا عن تطبيق القرار الدولي 2254 (في مجلس الامن عام 2015 المتعلّق بوقف اطلاق النار والتوصل الى تسوية سياسية في سورية).

إضاءة

في معرض مصر للدفاع، القاهرة، 4 ديسمبر 2023 (خالد دسوقي/فرانس برس)

هل تتجه مصر نحو اقتناء مقاتلات صينية؟

القاهرة ـ **العربي الجديد**

على الرغم من أنها المرة الأولى في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن التي تقرر فيها واشنطن إقرار المساعدة العسكرية «كاملة» للقاهرة من دون اشتراط تحقيق تقدم في ملفات حقوق الإنسان، إذ منحتها 1,3 مليار دولار لهذا العام من دون أي استقطاعات، إلا أن لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأميركي، التي تشرف على التمويل العسكري الأجنبي، لم توافق على بعض طلبات القاهرة، بما في ذلك رفض بيع طائرات «أف-15» و«أف-35»، وهو ما دفع مصر للبحث عن حلول أخرى. فقد كشفت مجلة ريفيستا إيطاليانا ديفيسا (RID) الإيطالية المختصة بالمجال الدفاعي والعسكري عن تطلع مصر إلى شراء طائرات مقاتلة وأسلحة أخرى من الصين لسد هذه الفجوة. وحسب المجلة الطائرات المقاتلة وطائرات النقل فقط، إذ تشير بعض المعلومات أيضاً إلى أنه قد تكون هناك مناقشات أخرى لتضمين مقاتلات الشبح الصينية مثل «جي-20»، والطائرات من دون طيار في الصفقات المستقبلية، لكن مديرة برنامج مصر في معهد الشرق الأوسط في واشنطن الدكتورة ميريت مبروك رأت أنه لا يمكن لمصر استبدال الولايات المتحدة بالصين وروسيا من ناحية الاعتماد على التسليح بشكل كلي.

وأوضحت، لـ«العربي الجديد»، أن تعاون مصر مع الصين في المجال العسكري «نوع من الإكمال وتنويع مصادر السلاح»، مشيرة إلى أن «الولايات المتحدة كانت وستظل المفضّلة لدى مصر، وهي الشريك الأول للقاهرة في هذا المجال». ولفتت إلى أن «الفكرة هي أن القاهرة تعطي لنفسها الحق في أن تكون غير مضطرة إلى التعامل مع واشنطن فقط في هذا المجال، رغم رغبتها الأكيدة في التعامل معها، وهذا الأمر ليس فقط بالنسبة لمصر ولكن بالنسبة لدول أخرى كثيرة جداً». وبخصوص المعونة العسكرية لمصر، قالت مبروك إنها «استُخدمت من أجل دور مصر في محاولة إيجاد حل للحرب في قطاع غزة، ولدورها الإقليمي بشكل عام».

من جهتها، قالت الباحثة المتخصصة في الشؤون القانونية والاستراتيجية لارا الذيب، لـ«العربي الجديد»، إن «تعزيز التعاون العسكري مع روسيا والصين يمثل جزءاً من استراتيجية مصر لتحقيق توازن في علاقاتها الخارجية مع القوى العالمية الكبرى»، بهدف «تجنب الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة الأميركية، إنما ليس تعويضاً عن معوناتها». وأضافت أن «هذا التوازن في العلاقات وتنويع مصر مصادر قوتها الاستراتيجية» يعزز من «استقلالية مصر ويمنحها مرونة استراتيجية أكبر». وأشارت الذيب إلى أن مصر «تحرص على أن تحافظ على هذا التوازن من خلال الحفاظ على علاقات قوية مع الغرب، وبالتالي ستستمر بلعب دور محوري في المنطقة، والتعاون في الملفات الإقليمية وقضايا مكافحة الإرهاب وحفظ الاستقرار الإقليمي التي تعتبر ملفات حساسة للولايات المتحدة والغرب». ولفتت إلى أنه «يمكن لمصر أن تلعبا على التونسي الذي أدار تطوير الأسلحة وتصنيعها، وشاكر العيساوي الذي قاد العمليات العسكرية للتنظيم في غرب العراق.

(فرانس برس)

شرق غرب

علي باقري أمينا للمجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية

عيّن رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية، وزير الخارجية الإيراني السابق، كمال خرازي، أمس الجمعة، وزير الخارجية السابق بالإنابة علي باقري كني (الصورة)، أميناً عاماً للمجلس، خلفاً لعباس عراقجي الذي أصبح وزيراً للخارجية في حكومة الرئيس مسعود بزشكيان الجديدة. وذكر خرازي في قرار تعيين باقري كني أن ضمه إلى المجلس جاء بتوصية من المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي.

(العربي الجديد)

جنوب السودان تمدّد المرحلة الانتقالية

أعلنت رئاسة جنوب السودان، أمس السبت، تأجيل الانتخابات لعامين إضافيين، ما يمدد مجدداً المرحلة الانتقالية المتفق عليها بموجب اتفاق سلام، وجاء في منشور لمكتب الرئاسة أن المرحلة الانتقالية في البلاد تم تمديدها لعامين، إضافة إلى تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول 2024، إلى 22 ديسمبر 2026. وأوضح البيان أن التمديد جاء استجابة لتوصيات المؤسسات الانتخابية والسلك الأمني.

(فنا)

«سنتكوم»: مقتل 4 من قادة «داعش» في العراق

أعلنت القيادة الوسطى الأميركية (سنتكوم)، أول من أمس الجمعة، أن 4 من قادة تنظيم داعش، قُتلوا في عملية عسكرية أميركية عراقية مشتركة في غرب العراق في أغسطس/آب الماضي. وعزفت «سنتكوم» في بيان القادة الأربعة على أنهم أحمد العيثاوي، قائد عمليات داعش في العراق، وأبو همام الذي أشرف على العمليات في غرب العراق، وأبو علي التونسي الذي أدار تطوير الأسلحة وتصنيعها، وشاكر العيساوي الذي قاد العمليات العسكرية للتنظيم في غرب العراق.

(فرانس برس)

قتيلان وجريحان للجيش الهندي في كشمير

قتل جنديان هنديان وجرح اثنان آخران، أول من أمس الجمعة، خلال تبادل لإطلاق النار مع متمردين في كشمير، وذلك قبل أيام قليلة على انتخابات المجلس المحلي في كشمير الهندية، علماً أن المنطقة متنازع عليها مع باكستان، وتسكنها غالبية مسلمة. وقال الجيش الهندي إن تبادل إطلاق النار حصل في منطقة كيشتوار مشيراً بـ«تضحية الشجعان الكبرى» في رسالة عبر منصة إكس.

(فرانس برس)

بايدن يتحضر لزيارة أنغولا

قالت 3 مصادر مطلعة إن الرئيس الأميركي جو بايدن يخطط لزيارة أنغولا في الأسابيع المقبلة تنفيذاً لتعهد سابق بأن يكون أول رئيس أميركي يزور منطقة أفريقيا جنوب الصحراء منذ زيارة باراك أوباما في 2015. وقال مصدر إن من المرجح أن يقوم بايدن بالزيارة، بعد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ في 24 سبتمبر/أيلول الحالي وقبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

(رويترز)

قضية

الحوثيون ينسفون استقلالية القضاء لتعزيز سلطاتهم

أقر الحوثيون تعديلات حول السلطة القضائية من شأنها ربط القضاء بالسلطة التنفيذية، ما اعتبر، وفق مراقبين ومجموعات قانونية محلية، مصادرة لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى، وتعدياً على الدستور وانقلاباً على القضاء، بالإضافة إلى كونه تحريضاً على المحامين

تعز ـ **فخر العزب**

تسعى جماعة الحوثيين إلى تعزيز سيطرتها على مؤسسات الدولة اليمنية وسلطاتها، من خلال دابها للسيطرة على السلطة القضائية لتكون تابعة للسلطة التنفيذية، ونسف مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء. فقد أقر الحوثيون تعديلات على قانون السلطة القضائية، من شأنها أن تجعل هذه السلطة تابعة للسلطة التنفيذية، إذ تمنح صلاحيات لرئيس الجمهورية، بتعيين أعضاء في وظائف ودرجات السلطة القضائية من خارج أعضاء السلطة القضائية، في مصادرة صريحة لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى. وكانت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» في نسختها التي يديرها الحوثيون قد ذكرت، الاثنين الماضي، أن مجلس الوزراء (التابع للحوثيين) أقر مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1991 بشأن السلطة القضائية وتعديلاته، المقدم من وزير العدل وحقوق الإنسان القاضي مجاهد عبد الله، ورئيس المكتب القانوني للدولة إسماعيل المحاقري. وأضافت أن المجلس وجّه بإحالة المشروع إلى مجلس النواب للمناقشة والإقرار واستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره. يشار إلى أن قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991 ينص على أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. ولا يجوز، بحسب هذا القانون، لأي جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم. وتم عرض مشروع القانون المقدم من الحكومة التابعة للحوثيين، يوم الثلاثاء الماضي، على مجلس النواب مع مذكرته الإيضاحية التي تضمنت مكونات مشروع القانون ومبررات التعديل مؤزعة على عدد من المواد. وبحسب وكالة سبأ، فقد أقر المجلس إحالة مشروع القانون مع مذكرته التفسيرية إلى لجنة خاصة لدراسته، ليتسنّى مناقشته وإبداء ما تجعل هذه السلطة تابعة للسلطة التنفيذية، إذ تمنح صلاحيات لرئيس الجمهورية، بتعيين أعضاء في وظائف ودرجات السلطة القضائية من خارج أعضاء السلطة القضائية، في مصادرة صريحة لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى. وكانت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» في نسختها التي يديرها الحوثيون قد ذكرت، الاثنين الماضي، أن مجلس الوزراء (التابع للحوثيين) أقر مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1991 بشأن السلطة القضائية وتعديلاته، المقدم من وزير العدل وحقوق الإنسان القاضي مجاهد عبد الله، ورئيس المكتب القانوني للدولة إسماعيل المحاقري. وأضافت أن المجلس وجّه بإحالة المشروع إلى مجلس النواب للمناقشة والإقرار واستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره. يشار إلى أن قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991 ينص على أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. ولا يجوز، بحسب هذا القانون، لأي جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا بقية المحاكم». هذه التعديلات من شأنها مصادرة صلاحيات مجلس القضاء الأعلى، وضرب استقلالية القضاء، والتحريض على المحامين وسحب حصاناتهم القانونية، كما تُعد تعدياً على حقوق ومهنة المحاماة، بما فيها منع المحامي من الترافع أمام المحاكم. وقالت نقابة المحامين اليمنيين، في بيان الأربعاء الماضي، إن «إصدار المشروع الكارثي يمثل انتكاسة تشريعية، ويعكس رغبة جادة في تمزيق اللحمة الوطنية»، و«يمثل مساساً بالوحدة التشريعية للبلاد». وأضافت أن «التعديلات المقدمة تعكس رغبات فردية لإخضاع السلطة القضائية وتحويلها من سلطة مستقلة إلى هيئة تابعة للسلطة التنفيذية». واعتبرت أن «مشروع التعديلات يشكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال السلطة القضائية المنصوص عليه في دستور الجمهورية اليمنية، وكافة الدساتير للدول المتحضرة»، مؤكدة رفضها مشروع التعديلات.

من جهته، وصف نادي قضاة اليمن، المشروع بأنه مذبحة وانقلاب قضائي من قبل مجلس الوزراء، من دون أن يكون لمجلس الوزراء أي اختصاص في ما يتعلق بالسلطة القضائية. وقال النادي في بيان، الأربعاء الماضي، إن «الانقلاب القضائي طاول كافة المهن القانونية والقضائية وعصف بقيم التماسك والتشارك والعدالة، وهو يستعيد نظام القاضي الرقعة الذي كان في النظام الإمامي». أما منتدى قاضيات اليمن فقال في بيان، إن إعداد مشروع التعديلات «يتضمن انتهاكات جسيمة للدستور، تمثلت في إعادة هيمنة السلطة التنفيذية ووضع يدها على السلطة القضائية من خلال منحها في التعديل صلاحيات تعيين قيادة السلطة القضائية وقضاتها بصورة مباشرة وبدون معايير، وكذا إباحة تعيين كوادر قضائية من خارج أعضاء السلطة القضائية لا صلة لهم بالقانون، ويكتفي بمسمى الإجازة العلمية بالفقه، في سابقة لم يحصل لها مثيل في العالم المعاصر».

وعن ذلك، قال القاضي اليمني فارس عبده الصبري، لـ«العربي الجديد»، إن «التعديل الذي أجرته سلطة صنعاء على بعض نصوص قانون السلطة القضائية سبقه استهداف ممنهج من القائمين على بعض القنوات التابعة للحوثيين لجناحي العدالة (القضاة والمحامين) وجعلوا منهما سبباً لإطالة الفصل في الخصومات، ملوحين باستبدال ذلك بقضاة من أهل العلم الشرعي». وأضاف أن «تلك الحملات كان القصد منها خلق نوع من السخط الشعبي ضد القضاة والمحامين، يكون وقتها قد هيأوا المناخ لإنزال تلك التعديلات وتقبّلها بارتياح وترحيب كبيرين». غير أنه، وفق الصبري، جاء «على العكس من ذلك، وهذا واضح من ردود الأفعال على هذه التعديلات». ولفت إلى أن «القائمين على هذه التعديلات ليست لهم معرفة بأحكام القوانين الإجرائية بالذات»، موضحاً أنه «لزحزحة الحرج الذي سيواجهه قضاة معينون لا يحملون أي تخصص قانوني وشرعي وتأهيل تكويني من المعهد العالي للقضاء، لجأوا إلى إذلال المحامين، فجاءت فكرة ذلك النص الذي يحرم المحامي من الترافع مدة ثلاث سنوات أمام المحكمة التي قدم فيها دفعاً اعتبره قاضي تلك المحكمة أنه دفع كيدي».

من جهته، قال المحامي اليمني مختار الوافي، لـ«العربي الجديد»، إن التعديلات على قانون السلطة القضائية «غير دستورية وغير مشروعة لعدة أسباب، منها مخالفة الدستور الذي كفل حق الدفاع، وجعل من مقومات ذلك توكيل محام، وصدر قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 31 لسنة 1991 الذي بيّن حقوق وواجبات المحامي وطرق محاسبته». بالإضافة إلى أن المشروع «مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية التي هي مصدر التشريعات التي نظمت أحكام التوكيل في الخصومة، وبينت مسؤولية الوكيل المحامي». وأشار الوافي إلى أن «الأهداف الحوثية من إصدار هذه التعديلات كثيرة، أهمها التهديد والتخويف للمحامي من إثارة أي دفوع قانونية، لأنها ستعجز وتبيّن عدم فهم من سيقوم بتعيينهم من القضاة دون مؤهلات». كما أن هذه التشريعات، وفق الوافي، والتي «تمس جوهر عمل المحامي، هي إفساح المجال لأولئك القضاة الذين سيعينهم من دون مؤهلات، كما جاء في ذلك المشروع المعيب».

محكمة استئناف أمانة العاصمة، صنعاء، 12 فبراير 2013 (محمد حويس/فرانس برس)

نادي قضاة اليمن: المشروع مذبحة وانقلاب قضائي

فارس الصبري: التعديلات سبقها استهداف للقضاة والمحامين

تقرير

لم تخرج القمة الأميركية البريطانية في البيت الأبيض، الجمعة، بما يمكن أن يشكل نقطة تحول لصالح كييف في الحرب الأوكرانية، في ضوء تردّد أميركي بالذهاب إلى خيار ضرب العمق الروسي، ولو بطريقة ملتوية

الحرب الأوكرانية أمام مفترق طرق

الغرب يتجنب استفزاز روسيا بالصواريخ بعيدة المدى

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

في مؤشر إلى رغبة أميركية في امتصاص الغضب الروسي، ودراسة أفضل الخيارات لدعم أوكرانيا من دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع روسيا، وذلك بعد حوالي عامين ونصف العام على الحرب الأوكرانية التي بدأت في فبراير/شباط 2022، تجنّب الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر، أول من أمس الجمعة، الحديث عن منح كييف الضوء الأخضر لاستخدام أسلحة بعيدة المدى غربية الصنع في ضرب أهداف في العمق الروسي، وهو ما يطلبه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. فيما تحدثت موسكو، أمس السبت، عن علمها بقرار غربي اتخذ في هذا الشأن، محذرة من العواقب. وعلى عكس توقعات سابقة بأن يشكل اللقاء الذي جمع بايدن وستارمر في الجمعة في واشنطن نقطة تحول في دعم الغرب لأوكرانيا، كرّرت التصريحات العلنية للطرفين المواقف السابقة. وعلى الرغم من تأكيد بايدن تضامن الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة في دعم أوكرانيا ضد روسيا، وتشديده خلال الاجتماع في البيت الأبيض على أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لن ينتصر في الحرب، وأن الشعب الأوكراني هو الذي سوف ينتصر، إلا أنه أحجم عن الإجابة عن سؤال حول رغبة كييف في الحصول على صواريخ بعيدة المدى لضرب عمق الأراضي الروسية، مكتفياً بالقول «سنناقش ذلك».

في المقابل، أشار ستارمر إلى أن «الأسابيع والأشهر المقبلة قد تكون حاسمة ومهمة في الاستمرار في دعم أوكرانيا في حرب الحرية». وفي ختام الاجتماع، أوضح أنه أجرى مناقشة واسعة النطاق عن الاستراتيجية المتّبعة في الحرب الأوكرانية مع الرئيس الأميركي. وشدّد على أن كييف تملك الحق في الدفاع عن نفسها، لكنه لم يتطرق إلى موضوع استخدام صواريخ ستورم شادو البريطانية الصنع بعيدة المدى في ضرب أهداف داخل روسيا، وخلص إلى أن إنهاء الحرب في أوكرانيا يعود لبوتين.

وتوالت خلال الأيام الأخيرة الماضية تقارير عدة حول الحرب الأوكرانية المتواصلة وكيفية دعم الغرب لكييف، ذهب بعضها إلى أن واشنطن ولندن على وشك منح هذا البلد الضوء الأخضر لاستخدام أسلحة بعيدة المدى واستهداف العمق الروسي بها، على أن يكون الإعلام في اجتماع بايدن وستارمر. وقالت تقارير إن وزيري الخارجية الأميركي والبريطاني، أنتوني بلينكن ودافيد لامي، اطلعا خلال زيارة لهما إلى كييف الأربعاء الماضي، على الأهداف الذي يريد الجيش الأوكراني استهدافها في العمق الروسي. وفي وقت سابق، أشارت تقارير إلى أن رئيس ديوان الرئاسة الأوكرانية أندري يرماك أطلع المسؤولين في واشنطن نهاية شهر أغسطس/ آب الماضي على خطة كييف المتكاملة لتغيير الأوضاع في الحرب الأوكرانية.

وتكشف نتائج القمة المعلنة بين بايدن وستارمر أن مواقف الولايات المتحدة لم تتغير كثيراً، وأنها أجّلت البت في هذا الموضوع الحسّاس بناء على التطورات الميدانية والسياسية التي قد تطرأ خلال الأيام المقبلة. وعلى الرغم من تأكيد بايدن أنه «لا يفكر بوتين»، ردّاً على سؤال حول التهديدات الروسية النووية وحديث الرئيس الروسي عن حرب مباشرة مع حلف شمال الأطلسي (ناتو) إذا سلّم الغرب أسلحة بعيدة المدى لأوكرانيا لضرب العمق الروسي، فقد بدا أن تهديدات بوتين انعكست على أجواء النقاشات، وأدّت إلى تأجيل البت في موضوع السماح لأوكرانيا باستخدام الأسلحة طويلة المدى وربطها بالتطورات الميدانية والسياسية حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الحالي. لكن وكالة تاس الروسية للأنباء نقلت، أمس السبت، عن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف قوله إن موسكو تعلم أن الغرب اتخذ قراراً بشأن ما إذا كان سيسمح لأوكرانيا بمهاجمة روسيا بصواريخ بعيدة المدى وأبلغ كييف بذلك. ولم يوضح ريابكوف طبيعة القرار الذي يشير إليه، لكنه أضاف أن عدم نجاح تحذيرات موسكو الشفهية للغرب من مغبة المزيد من التصعيد، سيجبر روسيا على التحول إلى إرسال الإشارات بطرق مختلفة.

واستبق المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي المباحثات بين بايدن وستارمر، بالتأكيد الخميس، للصحافيين، أن واشنطن لا تعتزم إعلان أي سياسة جديدة بشأن كييف واستخدامها صواريخ بعيدة المدى. وأضاف: «لا توجد تغييرات في رؤيتنا بشأن تزويد أوكرانيا بقدرات هجومية بعيدة المدى لاستخدامها داخل روسيا». وما قاله كيربي يعكس تردد واشنطن. يشار هنا إلى أن الولايات المتحدة عدّلت في السابق قاذفات الصواريخ المتطورة «هيمارس» التي أعطتها لأوكرانيا، بحيث لا يمكن استخدامها لإطلاق صواريخ بعيدة المدى على روسيا. لكن مع ذلك، يبدو أن واشنطن باتت اليوم منفتحة على البحث عن حلّ وسط لا تكون طرفاً مباشراً فيه، حتى لا يُنظر إليها كمتسببة في التصعيد مع روسيا. وفي حين تدعم بريطانيا وفرنسا تزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى، وأن تكون كييف قادرة على استخدامها لضرب قواعد عسكرية داخل روسيا، ما زالت ألمانيا ترفض طلب أوكرانيا تزويدها بصواريخ «توروس» التي يصل مداها إلى 500 كيلومتر. كذلك تُعارض دول أوروبية، مثل المجر وسلوفاكيا، تزويد أوكرانيا بالأسلحة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تصعيد الحرب الأوكرانية. وأمام التردد الأميركي، وكون قرار تزويد الجيش الأوكراني بأسلحة بعيدة المدى بيد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، من غير المستبعد أن توافق واشنطن في نهاية المطاف، كحلّ وسط، على أن تزوّد لندن وباريس كييف بصواريخ بعيدة المدى من طراز «ستورم شادو»، التي تحتوي على مكونات أميركية، وأن تسمحا لها باستخدامها في استهداف العمق الروسي. ويعني ذلك عملياً موافقة أميركية ضمنية. لكن على الرغم من المخرج الذي قد تعتمده واشنطن، فإن قرار تزويد كييف بأسلحة بعيدة المدى، ورفع القيود على استخدامها، ينطوي بحد ذاته على مغامرة كبيرة من الغرب ككل.

وتواجه حكومات البلدان الغربية معضلة كبيرة في رسم سياساتها المستقبلية إزاء الحرب الأوكرانية المتواصلة، في وقت وصلت فيه هذه الحرب إلى مفترق طرق، على ضوء التحذيرات من مخاطر انهيار القوات الأوكرانية في جبهة دونيتسك، وإمكانية تحول الهجوم الذي شنته القوات الأوكرانية على مقاطعة كورسك الروسية إلى فخّ لاستنزاف قوات النخبة الأوكرانية. وحديث تقارير غربية عن تسلم روسيا شحنات كبيرة من الصواريخ البالستية وطائرات دون طيار إيرانية، ستكون موسكو قادرة على استخدامها خلال أسابيع في استهداف البنية التحتية في العمق الأوكراني.

ومع افتقار أوكرانيا إلى ما يكفي من أسلحة الدفاع الجوي، يمكن أن تفرض روسيا استمرار الحرب في مسارها الحالي لفترة طويلة، كحرب استنزاف، تتخللها معارك هجومية من وضعية الدفاع، أثبتت فاعليتها منذ فشل الهجوم الأوكراني المعاكس في صيف 2023، بتمكين القوات الروسية من تحقيق تقدّم على جبهتي دونيتسك وخاركيف، وهو أمر سيفرض تغييراً في المعادلات، على الرغم من بطء التقدم والكلفة البشرية الباهظة. على ضوء ما سبق، واستبعاد فرص الوصول إلى تسوية مقبولة للحرب الأوكرانية بعد عامين ونصف العام، تجد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما، كلاهما ينطوي على مخاطر ومحاذير كبيرة. الخيار الأول اتخاذ قرار بتزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى، ومنحها الإذن بمهاجمة أهداف داخل روسيا، ضمن تقدير أن هذا الأمر من شأنه أن يغيّر مسار الحرب الأوكرانية بطابعها الراهن، والتي بدأت ترجح كفتها على استخدامها خلال أسابيع في استهداف البنية التحتية في العمق الأوكراني.

الوقت نفسه من فرص إجراء مفاوضات سلام تتمتع فيها أوكرانيا بموقف قوي مثل روسيا. إلا أن الجميع يقرّ بضرورة عدم استبعاد المخاطر المحتملة، التي قد تحددها طبيعة ودرجة الرد الروسي. الخيار الثاني امتناع الدول الغربية عن اتخاذ تزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى، أو السماح لها باستخدامها في العمق الروسي، مقابل التركيز على تعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية، خصوصاً الجوية منها. وبحسب البيانات المفتوحة، فإن الدول الغربية سلّمت أوكرانيا معظم مخزوناتها من الأسلحة بعيدة المدى مثل صواريخ ستورم شادو وسكالب - النسخة الفرنسية منها، كما أن الجيش الأميركي بات يحتفظ فقط بالكميات اللازمة للدفاع عن البلد من صواريخ أتاكمز، ولا يملك احتياطات لتلبية طلب الحلفاء في حال الحاجة الملحّة. ونظراً لاستنزاف المخزون العسكري الغربي خلال العامين الماضيين، فإن إمكانية تلبية احتياجات أوكرانيا بالسرعة اللازمة مسألة صعبة، في ظلّ القدرة الإنتاجية بمصانع الأسلحة الغربية.

ومنذ تسلم أوكرانيا صواريخ ستورم شادو وهايمارس وأتاكمز في العامين الماضيين، اضطرت روسيا إلى نقل تمركز قواتها، وطائراتها إلى مسافات تتجاوز 200 كيلومتر عن الجبهة. ومع نجاح ضربات الطائرات المسيّرة الأوكرانية في الوصول إلى مسافات بعيدة في عمق روسيا تجاوزت 1800 كيلومتر، وتطوير أنواع جديدة من المسيرات مثل «بالياينتسيا» وهي طائرة - صاروخ بعيدة المدى طوّرتها أوكرانيا بدعم غربي لتدمير القدرة الهجومية لروسيا، فإن الصواريخ بعيدة المدى غير ضرورية في المعارك الحالية.

ويذهب فريق من الخبراء إلى أنه من الأفضل للولايات المتحدة والغرب التركيز على تقوية الدفاعات الأوكرانية، ومن ضمنها الدفاعات الجوية لإحباط الهجمات الروسية المتكررة على البنى التحتية الحيوية والعسكرية في عمق أوكرانيا. وتبدو هذه المهمة ملحّة وعاجلة في ظل تقارير عن حصول روسيا على صواريخ إيرانية جديدة قصيرة المدى يمكن استخدامها لضرب الأهداف القريبة بدلاً من استهلاك الصواريخ الاستراتيجية الروسية التي بدأت تنفد ولا تستطيع روسيا تعويضها بسرعة. ويجب عدم إهمال الدعم الكوري الشمالي المتوقع بعد زيارة رئيس مجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو بيونغ يانغ، ولقائه الرئيس كيم جونغ أون هذا الأسبوع.

ومن الواضح أن صدى كلمات بوتين كان أقوى من نداءات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي المتكررة منذ اقتحام الحدود في خاركيف في مايو/أيار الماضي، لاستخدام هذه الأسلحة في عمق روسيا. ومعلوم أن بوتين حذّر في تصريح للتلفزيون الروسي، يوم الخميس الماضي، من أنه «إذا سُمح لأوكرانيا بضرب الأراضي الروسية بصواريخ بعيدة المدى غربية الصنع، سيغيّر ذلك طبيعة النزاع على نحو كبير. وسيعني انخراط بلدان ناتو والولايات المتحدة والبلدان الأوروبية في حرب مع روسيا»، ملوحاً بأنه «سوف نتخذ التدابير المناسبة لمواجهة التهديدات». من منظور سياسي، ستقرأ موسكو تردد الغرب في منح كييف الضوء الأخضر لاستخدام الأسلحة بعيدة المدى على أنه جاء بعد التهديد بتعديل العقيدة النووية وتغيير قواعد اللعبة. وهنا تكمن المعضلة في الحسابات الأميركية والغربية، التي تضع رأسنا في مقدمة أهدافها محاولة تثبيت وقائع على الأرض من شأنها تعزيز موقف أوكرانيا، تحسباً لاحتمال فوز الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بولاية جديدة في انتخابات الرئاسة المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. في المقابل، وعلى الرغم من التحذيرات القوية لموسكو، إلا أن تصريحات بوتين الأخيرة اتسمت بالغموض بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها، كما كان لافتاً أنه لم يهدد باستخدام الأسلحة النووية. رغم ذلك، فإن الغضب الروسي كان واضحاً في تصريحات جميع المسؤولين، وبدا أن التركيز انصبّ على تأجيل القرار الغربي لأطول مدة ممكنة يمكن أثناءها أن يحسم الجيش الروسي الأوضاع في دونيتسك ولوغانسك، تمهيداً للجلوس على طاولة المفاوضات بأوراق قوة إضافية. ويجب عدم إهمال السياق العام لتحذيرات بوتين، ففي 4 سبتمبر الحالي، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، واشنطن، من العبث بخطوط موسكو الحمراء. وفي غمرة النقاشات الحالية، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف إن روسيا ستغير عقيدتها النووية على خلفية التحديات والتهديدات التي يثيرها الغرب، وشدّد على أن موسكو تأخذ في الاعتبار احتمال استخدام كييف أسلحة بعيدة المدى زودتها بها واشنطن لشنّ هجمات داخل العمق الروسي. يبقى السؤال: هل يجرؤ الغرب على تحدي بوتين؟ في المقابل، ما الذي يستطيع بوتين فعله إذا قرّرت واشنطن ولندن تزويد كييف أسلحة بعيدة المدى، ومنحتها حرية استخدامها؟ من المؤكد أن هذه الخطوة تضع الحرب الأوكرانية على مفترق طرق، وليس من المبالغة القول إنها قد تعيد تحديد مسارها، في لعبة على حافة الهاوية.

من قمة بايدن وستارمر في البيت الأبيض، الجمعة (Getty)

تحويل كييف لـ«كتلة منصهرة»

قال الرئيس الروسي السابق، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف (الصورة)، أمس السبت، إن بلاده بوسعها تدمير العاصمة الأوكرانية كييف باستخدام سلاح غير نووي

إذا استخدمت كييف صواريخ بعيدة المدى لضرب العمق الروسي. وأضاف أن موسكو لديها أسس رسمية لاستخدام أسلحة نووية منذ توغل أوكرانيا في كورسك، لكن يمكنها بدلاً من ذلك استخدام أسلحة تكنولوجية متطورة لتحول كييف إلى «كتلة منصهرة عملاقة».

يرتفع التحذير من خطر انهيار القوات الأوكرانية في دونيتسك

يسعى الغرب لتثبيت وقائع على الأرض قبل احتمال عودة ترامب

يمكن أن تفرض روسيا استمرار الصراع طويلاً كحرب استنزاف

ستولتنبرغ وتجنب الغزو

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، في مقابلة صحافية نشرت أمس السبت، أنه كان بوسع الحلف أن يفعل المزيد لتسليح أوكرانيا في محاولة لمنع الغزو الروسي. وأضاف ستولتنبرغ، لصحيفة فرانكفورتر الغمانيه تسايتونغ الالمانية: «قدم الآن إمدادات عسكرية للحرب. آنذاك، كان بإمكاننا تقديم الإمدادات العسكرية لمنع اندلاع الحرب»، مشيراً إلى احجام الحلف عن توفير اسلحة طلبتها كييف قبل الغزو الروسي في 2022.

إضاءة

أزمات باكستان تكبر

فشل مفاوضات عمران خان والجيش

تتعمّق الأزمة بين حزب عمران خان، حركة الإنصاف، والجيش الباكستاني بعد إعلان خان وقف المفاوضات مع المؤسسة العسكرية بحجة عدم إيفائها بوعودها تجاه أنصار حزبه، ولا سيما بالتزامن مع اجتماعهم الأخير. إلا أن أزمات البلاد تتوسع لتشمل مؤسسات أخرى مثل الشرطة والقضاء والمؤسسة الدينية

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

قبل نحو شهر من اليوم، كان أنصار رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان وقيادات حزبه (حزب حركة الإنصاف) يتحدثون عن أن خان سيخرج من السجن قريباً، بل بعضهم كان يتوعد قيادات التحالف الحاكم، تحديداً حزب الرابطة الإسلامية التي يتزعمها رئيس الوزراء شهباز شريف، ويعدهم بالمحاسبة والعقاب حينما يُطلق سراح خان. وكان هؤلاء يراهنون على المفاوضات التي كانت تدور بين حزب خان وبين المؤسسة العسكرية والاستخبارات (التي تسمى محلياً بالدولة العميقة). وفعلاً، كانت المفاوضات بين حزب عمران خان والجيش الباكستاني تسير بشكل جيد، وسط ترقّب الإفراج عن خان، ولعل هذا ما جعل القيادي البارز في حزب خان المعروف بعلاقاته المتينة مع المؤسسة العسكرية فواد شودري (وزير الإعلام في حكومة خان المقالة في 2022) يقول، في 10 أغسطس/ آب الماضي، إن خان سيكون بين أنصاره خلال أسابيع، وليدفع وزراء الحكومة الحالية ثمن ما فعلوا وما يفعلونه. لكن اجتماع أنصار خان في ضواحي العاصمة الباكستانية إسلام أباد، في التاسع من الشهر الحالي، كشف عن الكثير من الحقائق بعد أن واجه عراقيل كثيرة بخلاف ما كان يتوقعه خان وأنصاره، وبخلاف ما تم التوافق عليه بين حزب عمران خان والجيش من وراء الحجاب. فقد وقفت أجهزة الأمن ضد أنصار خان وأغلقت كل الطرقات في وجههم، بعد أن رفضت الداخلية السماح لهم بعقد الاجتماع في المكان الذي كان حزب خان يريده في العاصمة. ثم اقدمت الشرطة على اعتقال عدد كبير من أنصار خان وقيادات حزبه، وذلك بخلاف ما وعدت به المؤسسة العسكرية.

قال خان، في حديث مع الصحافيين من سجنه بعد يوم من عقد الاجتماع، إن المؤسسة قامت بخدعة كبيرة، وهو لن يثق بحزبه بما تعده به، مؤكداً أن المؤسسة العسكرية طلبت منه إلغاء الاجتماع المزمع عقده في 22 أغسطس الماضي، في وقت كانت كل الإجراءات قد اتخذت، إلى حد أن قوافل أنصاره بدأت تتحرك صوب العاصمة. على الرغم من ذلك، لبّى دعوة المؤسسة العسكرية والاستخبارات والغي اجتماع 22 أغسطس، ثم تحدث معها بشأن موعد آخر للاجتماع ووافقت على تاريخ التاسع من الشهر الحالي، لكن المؤسسة العسكرية من خلال الحكومة والشرطة لم تسمح له بما كان يريده أنصاره من خلال الاجتماع. وأعلن رئيس الوزراء السابق من سجنه وقف المفاوضات بين حزبه والجيش بشكل كامل، بحجة أن المؤسسة العسكرية لا تفي بما تتخذه على عاتقها، وأنه وحزبه لن يضيعا الوقت بالحديث مع هذه المؤسسة، وهو ما جعل أنصاره في حيرة من أمرهم. فقد كان هؤلاء ينتظرون خروج خان من السجن، وكانوا يظنون حتى صدور تصريحات خان أن ما حصل مع اجتماع التاسع من سبتمبر/ أيلول الحالي هو من أعمال القياديين وليست للمؤسسة العسكرية أي علاقة بها. لكن تصريحات خان كشفت أن ما يجري خلف الكواليس من حوار بين حزب خان والجيش لا طائل منه، خصوصاً أنه لم يبدل موقفه إزاء الكثير من المسائل التي ترغب المؤسسة العسكرية في تغييرها.

وتعليقاً على هذه التطورات، قال المحلل السياسي حمزة أمير، لـ«العربي الجديد»، إن الإعلان عن وقف المفاوضات بين حزب خان والجيش مؤسف للغاية، «والقرار اتّخذ على عجل، فحركة الإنصاف، بل خان نفسه كان مرتاحاً لأنه كان يتفاوض مع المؤسسة العسكرية». وأضاف أنه «على الرغم من أن المفاوضات فشلت، لكن هذا لا يعني أنها غير ممكنة في الأيام المقبلة، لأن خان سيغير رأيه، إذ لا حل سوى الحوار». لكن السؤال الأهم، وفق أمير، «هل ستقبل المؤسسة العسكرية الحوار وهل هي جادة في ذلك، ومستعدة لأن تتنازل من أجل خان؟».

وعكس توقّع العديد من المراقبين بأن خان سيرجع قريباً إلى موقفه السابق وسيستأنف الحوار مع المؤسسة العسكرية، إما من خلال اللجنة التي شكلها من حزبه وعلى رأسها رئيس وزراء حكومة إقليم خيبرپختونخوا علي أمين كنده بور، أو من خلال الوسطاء، أعلن خان أن لا مفاوضات مع الجيش، مطالباً أنصاره بأن يتأهبوا من أجل النزول إلى الشارع. وقال في بيان، يوم 11 سبتمبر الحالي، إن «الحفاظ على الحرية والحصول على الحق يحتاجان إلى تضحيات كبيرة، لذا أطلب من أنصاري أن يستعدوا للنزول إلى الشوارع ولينتظروا ندائي، نحن لن نرجع إلى الوراء، ماضون على دربنا، ولتفعل المؤسسة العسكرية ما يحلو لها».

في هذه الأثناء، حصلت تطورات أثارت غضب المؤسسة العسكرية، منها تصريحات نارية لقياديين في حزب خان في اجتماع مع أفغانستان بصفة رئيس الوزراء لإقليم يحادي أفغانستان. وفعلاً، ذهب كنده بور إلى القنصلية الأفغانية في مدينة بشاور في 12 سبتمبر الحالي، وتشاور مع المسؤولين من «طالبان» هناك للمضي قدماً في الحوار. هذه الخطوة أثارت استياء الجيش والحكومة معاً. وقال وزير الدفاع خواجه آصف في تصريح له، إن المساس بأمور تتعلق بالسياسة الخارجية والتعامل معها بشكل فردي أو حزبي يعتبر خيانة للدولة، ولا بد من محاسبة من يفعل ذلك. كما دانت الخارجية الباكستانية موقف كنده بور، المؤيد من عمران خان. وقالت إن المفاوضات مع كابول من اختصاص إسلام أباد وليس من شأن حكومة محلية، لكن كنده بور شدّد مرة أخرى على أنه سيمضي قدماً في خطوته شاء من شاء وأبى من أبى. في التهم الموجهة إلى خان ملفقة. كما أعلن كنده بور أنه سيقوم بالتفاوض مع أفغانستان لحل الوضع الأمني الذي يكاد يخرج عن سيطرة الجميع، وقال إن القبائل البشتونية غضب المؤسسة العسكرية، منها تصريحات نارية لقياديين في حزب خان في اجتماع مع أفغانستان بصفة رئيس الوزراء لإقليم يحادي أفغانستان. وفعلاً، ذهب كنده بور إلى القنصلية الأفغانية في مدينة بشاور في 12 سبتمبر الحالي، وتشاور مع المسؤولين من «طالبان» هناك للمضي قدماً في الحوار. هذه الخطوة أثارت استياء الجيش والحكومة معاً. وقال وزير الدفاع خواجه آصف، في تصريح له، إن المساس بأمور تتعلق بالسياسة الخارجية والتعامل معها بشكل فردي أو حزبي يعتبر خيانة للدولة، ولا بد من محاسبة من يفعل ذلك. كما دانت الخارجية الباكستانية موقف كنده بور، المؤيد من عمران خان. وقالت إن المفاوضات مع كابول من اختصاص إسلام أباد وليس من شأن حكومة محلية، لكن كنده بور شدّد مرة أخرى على أنه سيمضي قدماً في خطوته شاء من شاء وأبى من أبى. في المقابل، اعتقلت السلطات الباكستانية عدداً من قيادات خان داخل مقر البرلمان، من دون توجيه التهم إليهم. وكان من بينهم الأمين العام الحالي للحزب عمر أيوب، والأمين العام السابق شير أفضل مروت وعدد آخر من النواب، كما اعتقلت الاستخبارات كنده بور ثماني ساعات قبل الإفراج عنه لاحقاً.

قال المحلل الأمني الباكستاني سردار كامران، لـ«العربي الجديد»، إن الصراع الحالي بين الطرفين «لن ينتهي بخير، وستكون له تأثيرات كبيرة على الوضع الأمني والاقتصادي، والحل هو الحوار». وأضاف أن «الأهم هو أن تستدرك الأحزاب السياسية الوضع والجلوس مع المؤسسة العسكرية لحل المشاكل»، محذراً من أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، «فثمة نتيجة واحدة حتمية وهي تمزّق البلاد، من هنا الحل لدى الأحزاب السياسية». لكن المحلل السياسي الباكستاني زين الإسلام قال لـ«العربي الجديد» إن «الحل واحد وفيه خير الجميع، وهو أن يسحب الجيش يده من الأمور السياسية وألا يتدخّل فيها، لأن تدخله يفتح الأبواب للصراع». وأضاف أن «بعض الأحزاب السياسية تقف إلى جانب الجيش لأنها تدري أن بقاءها في الحكم والحصول على المصالح مرهون بذلك».

ولم تقتصر الأمور على الصراع بين حزب خان والجيش، بل إن المشاكل تكبر بين المؤسسات المختلفة. فعلى مستوى الأمن، تُظهر التطورات بين الشرطة والجيش وجود انقسام بشكل جذري وكبير، وسط احتجاجات الشرطة وإضرابها عن العمل في شمال غرب البلاد، ورفع هتافات معادية للجيش، قبل أن يتوافق الطرفان في منطقة لكي مروت على إنهاء الاحتجاج، أول من أمس الجمعة، ما شكّل في حد ذاته لغزاً آخر. وفي تفاصيل ما جرى خلال المفاوضات بين الشرطة والجيش، التي نجم عنها إنهاء الإضراب في منطقة لكي مروت، أن الشرطة وافقت على إنهاء الإضراب بعد أن تمكنت الوساطة القبلية من الضغط على الجيش كي يرضخ لموقف الشرطة وللخروج من المنطقة خلال ستة أيام.

يضاف إلى ذلك الصراع الكبير بين المؤسسة القضائية والبرلمان، وكذلك الحكومة والجيش من جهة والمؤسسة الدينية من جهة ثانية. وخير دليل على ذلك تصريحات الزعيم الديني المولوي فضل الرحمن خلال كلمة له أمام البرلمان في 11 سبتمبر الحالي، حين أكد أن الشعب لا يثق بمؤسسات الدولة، خصوصاً العسكرية والقضائية. وشدّد على أن المحكمة العليا مشغولة بتنفيذ مخطط أملي عليها (في إشارة إلى الجيش) ضد الأحزاب السياسية. وقال: «نحن نسير نحو الهاوية، والوضع خارج عن السيطرة، هناك صراع في كل جانب وبين الجميع، والمؤسف أن مؤسسات الدولة مشغولة بصراعها الداخلي، فيما دم المواطن يراق والوضع الاقتصادي يسير نحو الهاوية، ومؤسسات الدولة تسعى للحصول على مصالحها الشخصية بدلاً من العمل من أجل البلاد».

مسيرة لـ«حركة الإنصاف»، إسلام أباد، 8 سبتمبر 2024 (فاروق نعيم/فرانس برس)

حمزة أمير: خان سيغير رأيه، إذ لا حل سوى الحوار مع الجيش

قوة القبائل

قال الزعيم القبلي خان الله خان، وهو من منطقة لكي مروت، شمال غرب البلاد، لـ«العربي الجديد»، إن عناصر الشرطة الذين نفّذوا الاضراب قبل أيام، احتجاجاً على الاغتيالات المتعمدة لرجال الشرطة، «هم أبناء القبائل، والجيش يعرف جيداً قوة هذه القبائل، لذا قبل بالخروج من المنطقة وإزالة الحواجز لأنه مطلب القبائل أصلاً». ولفت إلى أن «وجود الجيش مربح ويثير التساؤلات، فالقبائل يمكنها إحلال الأمن في مناطقها».

تتفاوت الآراء بشأن الدوافع التي تقف خلف تجارب بيونغ يانغ الصاروخية الأخيرة، فيما يعتبر محلّلون أن لدى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أسباباً عدة للتصعيد، منها ما يتعلق برسائله للغرب، ومنه لمواجهة أجواء تصعيد في المنطقة

رسائل للخارج أم استعداد للحرب؟

تجارب بيونغ يانغ الصاروخية

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

زادت كوريا الشمالية أخيراً من وتيرة تجاربها وأنشطتها الصاروخية، وتزامنت تجارب بيونغ يانغ الصاروخية مع استعداد الولايات المتحدة لخوض الانتخابات الرئاسية المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، إلى جانب التقارب الروسي الكوري الشمالي الذي تجلى، أول من أمس الجمعة، بزيارة الأمين العام لمجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو إلى بيونغ يانغ، ولقائه الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وسبق ذلك إعلان كوريا الشمالية أن كيم تفقد منشأة لتخصيب اليورانيوم وأمر بزيادة إنتاج المواد اللازمة للأسلحة النووية التكتيكية. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تكشف كوريا الشمالية فيها عن منشأتها لتخصيب اليورانيوم. جميع العوامل السابقة أثارت تساؤلات حول الرسائل التي تريد بيونغ يانغ إرسالها إلى العالم.

وأطلقت كوريا الشمالية، يوم الخميس الماضي، صواريخ قصيرة المدى للمرة الأولى منذ 73 يوماً، وشمل ذلك صواريخ باليستية. وجاءت تجارب بيونغ يانغ الصاروخية بعد أسبوع من تحذيرها من أن سيول وواشنطن ستدفعان ثمناً باهظاً جرّاء التدريبات العسكرية المشتركة. وأطلقت الصواريخ بالقرب من مطار سونان في العاصمة بيونغ يانغ، وقطعت مسافة 360 كيلومتراً شرقاً قبل أن تهبط في بحر اليابان. وقالت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية إنه في حال أطلقت الصواريخ باتجاه الجنوب، فستكون هذه المسافة كافية لاستهداف المدن الرئيسية في كوريا الجنوبية مثل سيول ودايجون، وكذلك المنشآت العسكرية الرئيسية في غيريونغ وغونسان. وأضافت: «بينما نراقب عن كثب أنشطة كوريا الشمالية المختلفة في ظل موقف دفاعي مشترك حازم بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، فإننا سنحافظ على قدراتنا الساحقة وجاهزيتنا للرد على أي استفزازات». من جهته، دان الجيش الكوري الجنوبي تجارب بيونغ يانغ الصاروخية وعملية الإطلاق الأخيرة ووصفها بأنها «عمل استفزازي» يهدّد بشكل خطير السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، متعهداً بالرد الصارم.

وربط الباحث في الشأن الكوري بجامعة تايبيه الوطنية فيكتور وانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، استئناف التجارب الصاروخية بالتقارب بين موسكو وبيونغ يانغ، وقال إنه بعيداً عن أي رسائل محتملة لواشنطن، يبدو أن ما يشغل كوريا الشمالية هو الاستفادة من حاجة روسيا للأسلحة لمواصلة حربها على أوكرانيا. وأضاف أن هناك مصلحة مشتركة في ظل العقوبات الدولية والأممية المفروضة على الطرفين، فمن جهة، تحتاج بيونغ يانغ إلى الدعم المادي وما يمكن أن تجنيه من بيع الأسلحة لروسيا، ومن جهة أخرى، تحتاج موسكو للسلاح، إذ تعتبر كوريا الشمالية الخيار الأفضل كونها دولة متحررة من عبء الالتزام بالقرارات الدولية.

صور لكيم متفقداً منشأة نووية، الجمعة (Getty)

كشفت كوريا الشمالية عن منشأتها لتخصيب اليورانيوم

وكان الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون قد أجرى محادثات مع رئيس الأمن الروسي سيرغي شويغو في بيونغ يانغ، وجاءت الزيارة في الوقت الذي تسعى فيه موسكو للحصول على ذخيرة لمواصلة حربها المستمرة منذ أكثر من 30 شهراً في أوكرانيا، وفي الوقت الذي يتهم فيه الغرب بيونغ يانغ بإرسال أسلحة إلى موسكو.

وتعهد كيم بتعميق العلاقات مع روسيا خلال المحادثات مع شويغو، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام رسمية في بيونغ يانغ أمس السبت. وأظهرت صور، نشرتها وسائل الإعلام الكورية الشمالية الرسمية، كيم معانقاً شويغو ومبتسماً في ختام الزيارة. وتمنى الزعيم الكوري الشمالي «تمام الصحة والنجاح للرئيس المحترم فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين». وذكر الإعلام الرسمي أن كيم وشويغو أجريا «مباحثات بنّاءة في جو من الود والثقة». وأضاف: «كان هناك تبادل واسع للآراء حول قضايا تعميق الحوار الاستراتيجي بشكل مستمر بين البلدين وتعزيز التعاون للدفاع عن المصالح الأمنية المتبادلة وحول الوضع الإقليمي والدولي». وأفاد بأن كيم «أكد أن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستوسع التعاون والتنسيق» مع روسيا على أساس المعاهدة الدفاعية بين البلدين.

وترتبط موسكو بعلاقات تاريخية مع بيونغ يانغ منذ أن ساعد الاتحاد السوفييتي في تأسيس كوريا الشمالية، وشهدت السنوات الماضية تحسناً في العلاقات بين الجانبين توجت بزيارة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى كوريا الشمالية في يونيو/ حزيران الماضي، حيث وقّع اتفاقية دفاع مشترك مع الدولة المنعزلة عن العالم. في المقابل، رأى المختص في الشأن الآسيوي في معهد فودان للدراسات والأبحاث جينغ وي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه لا يمكن قراءة الدوافع التي تقف وراء زيادة وتيرة تجارب بيونغ يانغ الصاروخية بمعزل عن الانتخابات الأميركية. وقال إن كوريا الشمالية دأبت على فعل ذلك في كل دورة انتخابية (أميركية)، إذ تريد أن تكون حاضرة بقوة في المشهد الأهم في الولايات المتحدة، لتقول إنها لا تزال دولة عصية قادرة على تطوير برنامجها النووي على الرغم من كل التهديدات والعقوبات، وإنه لا مجال إلا للرضوخ لمنطق القوة والتعامل معها باعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وفق رأيه، قد ترغب بيونغ يانغ في التأثير على توجهات الناخبين لصالح المرشح الجمهوري دونالد ترامب الذي كان أكثر انفتاحاً نحوها، وذلك من خلال مواصلة الأعمال الاستفزازية لتصوير إدارة جو بايدن بأنها إدارة فاشلة عاجزة عن كبح جماح التهديدات الصاروخية التي تشكلها بيونغ يانغ على حلفاء واشنطن في المنطقة.

من جهته، قال لي يانغ، الأستاذ في معهد تسيونغ كوان للدراسات والأبحاث ومقره هونغ كونغ، إن الأرجح هو أن كوريا الشمالية تركز على تحسين قدراتها الصاروخية، لأنّها تدرك أنّ المرحلة المقبلة صعبة للغاية في ظل تعزيز الولايات المتحدة وجودها في المنطقة وتشكيل جبهة موحدة من الحلفاء ضد الصين والتهديدات الكورية الشمالية، ضمن ما يعرف بالاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي. وتابع: «بالتالي، ليس لدى بيونغ يانغ الوقت والترف لتوجيه الرسائل إلى الخارج، بل تريد التفرغ لإنهاء برامجها النووية وتطوير قدراتها الصاروخية بما يضمن أمنها وسيادتها، في أي مواجهة محتملة».

أثر الفيضانات

قال الأستاذ في معهد تسيونغ كوان للدراسات والابحاث في هونغ كونغ، لي يانغ، لـ«العربي الجديد»، إن كوريا الشمالية ليست في حاجة إلى إطلاق صواريخ قصيرة المدى للفت انتباه موسكو وبيعها الأسلحة، معتبراً أن تجارب بيونغ يانغ الصاروخية مرتبطة ببرامج وجداول زمنية محددة، غير أن ما أخّر تجارب بيونغ يانغ الصاروخية الأخيرة، حسب قوله، هو الفيضانات التي اجتاحت البلاد خلال الأشهر الماضية ودمّرت مناطقها الشمالية.

متابعة

بكين: برلين ترسل إشارة خاطئة

نددّت بكين بعبور سفينتين ألمانيتين مضيق تايوان الفاصل بين الجزيرة والصين، باعتباره مياهاً إقليمية صينية، فيما قالت برلين إن تلك المياه مياه دولية

ندد الجيش الصيني، أمس السبت، بمرور سفينتين حربيتين ألمانيتين عبر مضيق تايوان، الفاصل بين الجزيرة والبر الصيني، وقال إن ذلك زاد من المخاطر الأمنية وأرسل إشارة «خاطئة» من قبل ألمانيا، التي قال وزير دفاعها، بوريس بيستوريوس، من برلين أول من أمس الجمعة، إن رسالة عبور الفرقاطة «بادن فورتمبرغ» وسفينة الإمدادات «فرانكفورت أم مين»، المضيق هي أن «المياه الدولية، مياه دولية».

وتعتبر الصين تايوان جزءاً من أراضيها، وتقول إنها لن تتردّد باستخدام القوة لضمها، وتعتبر أيضاً أن السيادة على المضيق لها وحدها. بالمقابل، تقول تايوان والولايات المتحدة وحلفاؤها، إن المضيق، الذي يمر عبره نحو نصف سفن حاويات الشحن العالمية، ممر مائي دولي. وخلال الانتشار البحري الأخير لها في المنطقة ضمن أنشطتها التي أعلنتها بين 2021 و2022، في المحيط الهندي والهادئ، اتجهت ألمانيا إلى تجنب المواجهة مع الصين. إلا أن برلين أعلنت، في سبتمبر/ أيلول 2021، أن بكين رفضت رسوّ السفينة الحربية «باير ن» التابعة لبحريتها، في ميناء صيني، رغم أن التوقف في الميناء «كان مخططاً له». وتقرر إبحار السفن الألمانية عبر مضيق تايوان، في طريقها من كوريا الجنوبية إلى الفيليبين، وهي خطوة أُعلِنَت على نطاق واسع ضمن مسار السفينتين، في الأسابيع الماضي.

وقال الجيش الصيني إنه راقب وحذّر السفينتين الألمانيتين، في أثناء العبور في المضيق. وأوضحت القيادة الشرقية للجيش الصيني، في بيان أمس، إن عبور السفينتين، هدفه «الدعاية» والتهويل العلني، وإن قواتها البحرية والجوية راقبت وحذّرت السفينتين خلال العبور. وأضافت أن «تصرف الجانب الألماني يزيد المخاطر الأمنية ويبعث برسالة خاطئة، والقوات في المنطقة في حالة تأهب كبير في كل الأوقات وستواجه بحسم كل التهديدات والاستفزازات». من جانبها، قالت السفارة الصينية في ألمانيا، في بيان منفصل، أمس، إنها قدمت «اعتراضات» لبرلين، مؤكدة أن تايوان جزء من الصين. وأضافت السفارة الصينية أن «مسألة تايوان لا تتعلق بحرية الملاحة، لكن بسيادة الصين ووحدة أراضيها». وذكرت أن مضيق تايوان مياه إقليمية صينية «وليس هناك ما يُسمى المياه الدولية على الإطلاق»، داعياً ألمانيا إلى تجنب أي «تدخل» من شأنه تعريض تطور العلاقات الثنائية الجيدة والمستقرة للخطر.

مع العلم أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، كانت قد قالت للصحافيين، من بكين أول من أمس، إن الصين «لا تعتبر قضية تايوان قضية حرية ملاحة، بل قضية تتعلق بسيادة الصين وسلامة أراضيها». وأضافت أنه فيما تحترم الصين حقوق الملاحة لجميع البلدان «فإننا نعارض بشدة الاستفزازات التي تعرض سيادة الصين وأمنها للخطر باسم حرية الملاحة».

الموقف الصيني جاء وسط تأكيد وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس أن السفينتين الألمانيتين، قد عبرتا المضيق أول من أمس، مشدداً على أن مسارهما من كوريا الجنوبية إلى الفيليبين عبر مضيق تايوان «هو الطريق الأقصر، وهو الطريق الأكثر أماناً نظراً للأحوال الجوية». وقال للصحافيين في برلين، إن «الرسالة بسيطة للغاية، وقد حافظنا عليها دائماً، كما حافظت أنا عليها دائماً. المياه الدولية هي مياه دولية».

على الجانب الآخر، قالت وزارة الدفاع التايوانية، أول من أمس، إن قواتها راقبت الوضع الذي بدا «طبيعياً» خلال عبور السفينتين. وتبحر سفن حربية أميركية عبر المضيق مرة كل شهرين تقريباً، ما يثير استياء الصين، كذلك نفذت دول حليفة لواشنطن مثل كندا وبريطانيا عمليات عبور مماثلة.

على صعيد آخر، ذكر خفر السواحل التايواني، أمس، أنه أرسل مجدداً سفناً لمراقبة وتحذير أربع سفن تابعة للشرطة الصينية تبحر في منطقة ملاحية محظورة قرب جزر تسيطر عليها تايوان، وتقع قبالة الساحل الصيني مباشرة. وأضاف أن السفن الصينية واصلت الاستفزاز والإضرار بالسلام في المضيق، وأن خفر السواحل عازم على الدفاع عن سيادة تايوان والتمسك بمبادئ عدم الاستفزاز أو الدخول في صراع، وأيضاً عدم إظهار التخاذل أو الضعف.

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

■ قلناها ونكرّر، فلاديمير بوتين وروسيا أجبن من أن يسلّحا دولة مناهضة لأميركا بأسلحة حديثة أو ثقيلة، أميركا والغرب من ثلاث سنوات بيدعموا أوكرانيا وروسيا لا تدعم لا حماس ولا حزب الله ولا الحوثيين خاصة الحوثيين لأنهم تقريباً بحرب مباشرة مع أميركا والغرب... لذلك الجبان جبان حتى لو عنده ترسانة.

■ #روسيا تهدّد بالنووي. واضح أنها في موقف ضعيف، ما قالت عنه إنها ستحسم الحرب مع أوكرانيا بأسبوع، تجاوز العامين، وإن احتلال كورسك ستقضي عليه بأيام، مضت عليه أسابيع... إنها بلد يصنع الأسلحة ويصدرها لدول العالم، لكنه أخذ يستوردها من إيران... صواريخ بعيدة المدى... مفارقة عجيبة جداً.

■ إذاً قلقون إذا تمّ تسليح العرب والمسلمين للدفاع عن أنفسهم وأرضهم وكرامتهم وفرحون إذا تمّ تسليح #أوكرانيا للدفاع عن نفسها وفي قمة الفرح إذا تمّ تسليح إسرائيل لإباده البشر واستحواذها على أكبر مساحات من فلسطين وكذلك لجعلها أكبر قوة للسيطرة على الشرق الأوسط والدول العربية تتفرج.

■ أسرع مشاورات لتشكيل حكومة تتم لدى الأسد. البارحة يلتقي القيادة المركزية للبعث من دون توثيق اللقاء حتى بصورة، بعد 24 ساعة من المشاورة، يكلف الموظف لتشكيل «الحكومة» بخبر دون لقاء من كُلّف. أحزاب الجبهة التقدمية مجرد كومبارس لا يستحقون حتى المشاورة الشكلية. #سورية.

■ تدور الأيام وتستلهم الشعوب الهتاف رغم الجرح السوري الكبير المستمر منذ بداية ثورة الياسمين المغدورة، فقد اقتبست #تونس اليوم هتافها الجديد من هتاف سوري بتاريخ 2011 «جاك الدور يا دكتور»... تاريخ الربيع العربي بعيش في قلوبنا

■ لن يكون هناك تطبيع سعودي إسرائيلي طالما #نتنياهو وحكومته لن يعترفوا بإقامة دولة فلسطينية، ولذلك لن نعترف بهم وهذا هو شرطنا المعروف والواضح: التطبيع مقابل دولة فلسطينية.

■ تصريحات #ترامب الأخيرة تشير إلى توجهه نحو تغيير الاستراتيجية التي اتبعها سلفه، وتشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط، وقد يسعى إلى إعادة التوازن وإنهاء غطرسة نتنياهو.